سوسيولوجيا التعليم والعمل
" قراءة لظاهرة البطالة المتعلقة بالتعليم "

أ . م . د . زينب محمد صالح
كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

ا. د. يوسف عناد زامل
كلية القانون / جامعة واسط

الخلاصة :

لطالما كانت مشكلة ربط التعليم بالعمل وبسوق العمل من المشكلات التي أفرزتها الحياة المعاصرة التي يمكن ملاحظتها من خلال المستوى العلمي لمخرجاتها الذي لا يسد ما يطمح اليه واقع التطور للوزارات والمؤسسات الصناعية في سوق العمل. ويمكن القول بأن المناهج والمقررات الدراسية في المراحل الجامعية لبعض التخصصات لا تتوافق وحاجات سوق العمل . بمعنى آخر أن أسلوب وضع البرامج الدراسية ومقرراتها قد لا تتم وفق الاحتياجات الاساسية لسوق العمل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نجد التطور المذهل في تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام تقنيات المعلومات في العلوم المختلفة مما يفرض الحاجة الملحة في أدخالها الى المناهج والمقررات الدراسية لمواكبة حالة التطور في العالم لتحقيق حلقة أتصال مباشرة من خلال ما تنتجه العملية التعليمية والتربوية التي تقوم عليها مع مجتمع معاصر وإيصال أهدافها وتعزيز دورها في المجتمع يتوافق مع مستوى الثورة الفكرية والتكنولوجية وخاصة سوق العمل ورفع كفاءة العاملين من خريجي الجامعة و تحقيق الوصول الى المعرفة والتقدم العلمي .

Sociology of education and work

A reading of the unemployment phenomenon related to education

Dr . Zainab Mohammed Saleh
College of Education for Girls /
University of Baghdad

Prof.Dr.. Youssef Inad Zamel
College of Law / Wasit University

Abstract

The problem of linking education to work and the labor market has always been one of the problems that emerged from contemporary life that can be observed through the scientific level of its outputs, which does not block what the reality of development aspires to for ministries and industrial institutions in the labor market. It can be said that the curricula and curricula at the university levels for some specializations do not correspond to the needs of the labor market. In other words, the method of developing study programs and their decisions may not be done in accordance with the basic needs of this labor market on the one hand, and on the other hand, we find the amazing development in information and communication technology and the use of information technologies in various sciences, which imposes an urgent need to include them in the curricula and courses to keep pace with the state of development In the world to achieve a direct link through what is produced by the educational and educational process on which it is based with a contemporary society and to communicate its objectives and enhance its role in society in line with the level of the intellectual and technological revolution, especially the labor market, raising the efficiency of university graduate workers and achieving access to knowledge and scientific progress.

المقدمة :

لطالما كانت مشكلة ربط التعليم بالعمل وبسوق العمل من المشكلات التي أفزرتها الحياة المعاصرة التي يمكن ملاحظتها من خلال المستوى العلمي لمخرجاتها الذي لا يسد ما يطمح اليه واقع التطور للوزارات والمؤسسات الصناعية في سوق العمل. ويمكن القول بأن المناهج والمقررات الدراسية في المراحل الجامعية لبعض التخصصات لا تتوافق وحاجات سوق العمل . بمعنى آخر أن أسلوب وضع البرامج الدراسية ومقرراتها قد لا تتم وفق الاحتياجات الاساسية لسوق العمل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، نجد التطور المذهل في تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام تقنيات المعلومات في العلوم المختلفة مما يفرض الحاجة الملحة في أدخالها الى المناهج والمقررات الدراسية لمواكبة حالة التطور في العالم لتحقيق حلقة أتصال مباشرة من خلال ما تنتجه العملية التعليمية والتربوية التي تقوم عليها مع مجتمع معاصر وإيصال أهدافها وتعزيز دورها في المجتمع يتوافق مع مستوى الثورة الفكرية والتكنولوجية وخاصة سوق العمل ورفع كفاءة العاملين من خريجي الجامعة و تحقيق الوصول الى المعرفة والتقدم العلمي .

أن تحقيق التوافق بين البرامج التعليمية للجامعات وسوق العمل بما يلبي حاجات سوق العمل ومتطلباته هو الهدف للجامعات الرصينة ، ولكن أصبح التعليم يواجه مشكلة عدم حصول الخريجين للوظائف في سوق العمل ، هذه التحديات أبرزت الحاجة الى أعادة النظر في سياسة التعليم الجامعي وذلك بتعديل مساره بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الجديدة للتعليم ومتطلبات التنمية البشرية والتنمية المستدامة .

لذا يهدف البحث التعرف على النتائج المترتبة على ظاهرة البطالة المتعلقة بالتعليم ، وأثر ذلك على التنمية البشرية ، لا سيما خريجي التعليم العالي المتمثلة بالجامعة .. وسنتعرف على ما تقدم من ثنايا البحث وفق المحاور الاتية :

اولا – ماهية التعليم والعمل وسوق العمل .

ثانيا– الانعكاسات المترتبة على البطالة المتعلقة بالتعليم

ثالثا– خطط التعليم العالي في اعداد الموارد البشرية .

رابعا– استنتاجات البحث (رؤيا في علم النفس التعليمي والاجتماعي).

– الهوامش و المصادر .

اولا / ماهية التعليم والعمل وسوق العمل :

توسعت الجامعات وكلياتها في القبول بدرجة ملفته دون النظر الى الحاجة الفعلية المطلوبة في سوق العمل ، مما أدى الى عدم توافق مخرجات التعليم بسوق العمل ، وهذه الاشكالية لا تمثل فقط الكم و أنما النوع أيضاً في كيفية التأهيل التي لا تنسجم مع العرض والطلب في سوق العمل للأيدي البشرية الماهرة. ففي الوقت الذي يحدث فيه التطور في التعليم الجامعي بشكل بطيء يحدث التغير في طبيعة المهن ومتطلبات السوق بشكل سريع ، اي أن هناك ضعفاً في التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل وهذا يؤدي الى أزمة تتمثل في وجود بطالة بين المتعلمين وهذا بدوره يؤثر في عملية التنمية البشرية والمستدامة.

ان ظاهرة البطالة اصبحت آفة تنهش بالشباب الخريجين ، على الرغم من الموارد الطبيعية والامكانيات المادية الهائلة والوفيرة التي لو احسن استغلالها حسناً لمكنت السياسة الاقتصادية والاجتماعية من توفير فرص عمل هائلة للشباب الخريجين , وساعدت سوق العمل باستيعاب اعدادهم والاستفادة من قدراتهم ، مما يؤدي ذلك الى التخلص من بعض الظواهر والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع كالتسول والمخدرات والاتجار بالبشر والسرقة . وهذه المشكلات تصيب الجامعات بالإحباط ، لاسيما اذا وجدت ان برامجها التعليمية في وادٍ وحاجات سوق العمل في وادٍ آخر .، فضلا عن ذلك تشعر الجامعة انها لم من تدعم خطط التنمية المستدامة ، وفي الوقت نفسه ترى ايضا ولن ان مخرجاتها فشلت من خلال عدم عثورهم على فرص عمل مناسبة سواء أكان ذلك في السوق المحلي أم الاقليمي أم العالمي .

نستنتج مما تقدم ان معيار نجاح وتقدم أي جامعة أو مؤسسة تعليمية اصبح يقاس بالمستوى العلمي والاكاديمي لخرجيها ومدى تسلحهم بمهارات تطبيقية تتلاءم ومتطلبات سوق العمل ، وليس بعدد هؤلاء الخريجين أو بجرعات التلقين لمقررات بعيدة عن الواقع العملي ومتطلبات سوق العمل.

ومن الجدير بالذكر وكما يصفها بعض الباحثين ان للبطالة بوصفها ظاهرة اقتصادية واجتماعية بصورة عامة عدة اسباب ، ولكن ان مايهمنا من سياق البحث الحالي ، هو أن نذكر اسبات ظاهرة البطالة المتعلقة بالتعليم ، وهي كالآتي [1] :

أ : التوجه العام بسلك طريق التعليم المعتاد في التعلم الاكاديمي والكليات الانسانية خاصة (التربية ، الآداب ، الاقتصاد والعلوم السياسية). والعزوف عن التوجه نحو التعليم المهني ،لذلك يظهر التضخم والترهل في أعداد من يخوضون التعليم الاكاديمي النظري .

ب : فشل أو سوء سياسة التخطيط والبرمجة المركزية (التنسيب) في توزيع أعداد الطلبة , حيث يتم ذلك خلافاً لمؤهلاتهم و رغبات الكثير منهم مما يؤدي الى الفشل أو التأخر الدراسي , وأن يتخرجوا كفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين وغير راغبين بالعمل . وهكذا ينشأ نوع من البطالة , كما أن التأثير يمتد نتيجة فشل سياسة التنسيب هذه الى أزمة تلحق التخصصات الاخرى , أو طلبة أخرين راغبين بهذه التخصصات , حيث يشغل زملاؤهم هؤلاء الكراسي المخصصة لهم.

ج : الامية المهنية أو الميدانية " وهي ضعف الخريج بأمور عمله المهني والتطبيقي , وذلك بعد تخرجه وصعوبة تطبيق ما تعلمه في فترة الدراسة في ميدان المهنة "، والتي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه , والخوف والقلق من مواجهة المهنة ويأتي ذلك لعدة أسباب منها :[2]

1. اهمال الطالب لدراسته خلال المراحل الاربعة فضلا عدم قناعة الطالب باختصاصه و بأي بنتيجة وجدوى تعليمه ، وقد يجد صعوبة بفهم المناهج التعليمية لأمور لا مجال لسردها .
2. هناك صعوبات حقيقية تعاني منها حاليا العديد من الجامعات في البلدان العربية ومنها العراق ، يمكن حصرها بوجود الأساتذة من ذوي الاعداد الضعيف مع وجود طلبة لم يعدوا بشكل يتناسب ومخرجات التعليم العالي لتلبية حاجات السوق .
3. رفض كثير من الخريجين العمل في مهن وأعمال يعتقدون أنها لا تتلاءم مستواهم العلمي ولا تتوافق مع تخصصاتهم ، بمعنى آخر ان عدم حصولهم على عمل في نفس اختصاصهم يسبب التضخم في أعدادهم تفوق الحاجة الفعلية لهم بعد التخرج .

4. ارتفاع أعداد المشتغلين بقطاع الخدمات بسبب تغير اتجاهات معظم الناس ودعمهم لمبدأ التوجه المادي أو العمل الحر وجمع المال والعمل بالتجارة.
5. التوزيع العشوائي للخريجين قنوات ليست لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه . وهو ناتج عن سوء فهم أو سوء تخطيط أو عدم توفر أجهزة العمل المساعدة أو عدم توفر المشاريع التي يعملون بها.[3]

المحور الثاني الانعكاسات المترتبة على البطالة المتعلقة بالتعليم :

وتأسيساً لما ذكر , فأن هناك انعكاسات تترتب على البطالة المتعلقة بالتعليم وهي انعكاسات سلبية , وتبلغ من الخطورة أنها من الممكن أن تعرقل أو تهدد مسيرة التنمية البشرية والمستدامة ، وهي كما يأتي:[4]

1. زيادة عدد الايدي العاملة أو المتخصصة في مجال ما , ونقصها في مجال آخر هو ما يؤدي الى اختلال ميزان قوة العمل البشرية ومن ثم تأثيره في السياسة التنموية . مما يؤدي الى هدر الاموال الكبيرة نتيجة عدم استفادة الخريجين من ما تلقوه وأنفق عليهم مدة الدراسة .
2. يشعر الكثير من عامة الناس لاسيما اولياء الخريجين ، ومن الخريجين انفسهم بالإحباط ، نتيجة بطالة الخريجين ، وقد يصل الحال بالخريج الى الشعور بالاغتراب وبعدم جدوى التعليم أو جدوى بعض التخصصات ، مما يؤدي بهجرة الكثير من الكفاءات بسبب عدم توفر فرص العمل لهم ، أما لقلة أجورهم أو عدم وضعهم في الاماكن التي تناسب مؤهلاتهم العلمية .
3. بسبب هذا النوع من البطالة يتسرب الوهن الى مسيرة العلم والتعليم بسبب تعطل كفاءات كثيرة عن العمل وهدر أموال كثيرة ، وينتج عن ذلك ايضا ، حدوث الكثير من الانحرافات والامراض الاجتماعية نتيجة شعورهم بالإحباط والفشل لعجزهم عن تلبية حاجاتهم الاساسية التي خططوا لها .
4. وأيضاً من الممكن أن تضعف روح المواطنة لدى البعض من هؤلاء نتيجة للأسباب المذكورة آنفاً, وكونه يشكل صدمة لهم , أو لعدم تقديرهم الصحيح لمسببات ذلك .

وعليه يمكننا القول، اننا اليوم أمام مشكلة اقتصادية واجتماعية جديرة بالاهتمام والمتابعة , وتتطلب بذل جهود مضاعفة , متكاملة ومتكاتفة من قبل جهات عدة ولا تقتصر على عاتق الجهات الحكومية فحسب بل يتوجب أن تسهم فيها منظمات المجتمع المدني. لذلك أصبح من الضروري التركيز على الارتقاء بمؤسسات

التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية بهدف تطوير كفاءة أدائها في المستقبل لتواكب مخرجات احتياجات سوق العمل وتساهم في تحقيق تنمية الموارد البشرية في ظل عالم التقنية وعصر المعلومات . وهناك كثير من الباحثين في التربية والتعليم والسياسة والاقتصاد ، يؤكدون القول لابد من السعي الى تحديد معايير جودة مؤسسات التعليم العالي بشكل عام اعتمادا على الادبيات ذات الصلة , حيث تشير الادبيات الى جودة معايير عديدة , يعتمد اختيارها على أسس وشروط معينة , ففي بعض الدول العربية مثلاً , يوجد (مجلس اعتماد) والذي يستند في عمله على خمسة معايير هي [5]: (1. جودة المادة العلمية 2. جودة أعضاء هيئة التدريس 3. جودة طرائق التدريس والتقنيات المستخدمة 4. جودة الادارة التعليمية 5. جودة القاعات الدراسية والمختبرات) ، وذلك لأن الجودة هي القوة الدافعة لنظام التعليم الجامعي بشكل فعال ليحقق أهدافه التي يطلبها المجتمع في ضوء معايير محددة ليس فقط لقياس مخرجات التعليم الجامعي وبل تمتد الى عناصر تقديم الخدمة التعليمية وفي مقدمتها عضو هيئة التدريس هذا ومن أبرز القضايا والمشكلات الملحة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي على سبيل المثال الفجوة بين كفاءة مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل[6] .

لذا نحن نحتاج الى مقاييس لرصد التطور النوعي ومدى ملائمة الخريجين لاحتياجات سوق العمل وجودة التدريب , فعدد الخريجين ليس بمؤشر الكافي لتأكيد فعالية الجامعة في توفير حاجات المجتمع من القوى العاملة , لذا أن انخفاض الكفاءة التعليمية والتدريبية والجودة و زيادة الفاقد التربوي المرتبطة أما بنشوء الجامعات الحديثة أو تخريج أعداد هائلة للخريجين الذين لا يحتاجهم سوق العمل يتطلب نهجاً تعليمياً مغايراً لما قائم حالياً , لذا ندعوا قيادات التعليم الجامعي الى التفكير والتخطيط لنظام تعليمي جامعي يعتمد على [7]:

1. المنافسة خصوصاً بين الاقسام داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات المختلفة. لتطوير المناهج وطرائق التدريس .
2. الادارة اللامركزية للجامعات والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها. وأدخال أنظمة إدارية , أكاديمية جديدة ملائمة لقبول التغيير السريع و المستمر .
3. التعاون الاكاديمي والعلمي بين الجامعات العراقية أولاً , وبينها وبين الجامعات الاجنبية ثانياً.
4. أيجاد مصادر أخرى لتمويل الجامعات . تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية .

لذا ينبغي أن يكون هناك برنامج عمل يهدف الى تمكين مؤسسات التعليم العالي بغية تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات التنمية سواء في القطاع العام أو الخاص عن طريق التغيرات البنيوية في الهيكل الاقتصادي والحراك الاجتماعي ثم تزويد مؤسسات التعليم العالي بمعلومات تفصيلية محددة حول التوجه الامثل للبرامج والتخصصات العلمية الجامعية من أجل توجيه السياسات أثناء إقامة البرامج و وضع سياسات القبول بما يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في البنية المجتمعية. ومن المهم أيضاً إعطاء الاولوية للتعليم التكنولوجي والمهني والاسبقية للمعاهد العليا للتكنولوجيا , بوصفه التعليم الاكثر واقعية ومسايرة لمتطلبات العولمة ولحاجات المجتمع , وهذا يعني (عصرنة) النظام التعليمي في مختلف مستوياته وذلك بالعمل على تجديد مقرراته ومناهجه وإدخال التقنيات المعلوماتية الحديثة التي توجه الطالب نحو القراءة والاطلاع المستقل واستخدام المكتبة والانترنت وتعليم الطالب كيف يفكر [8] .أو بجمله أخرى كيف يتقن الاسلوب العلمي في التفكير بدلاً من التلقين واجترار المعلومات , كذلك يمكن الجزم على أن المستقبل هو لاقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والذي يتطلب معلومات موارد بشرية مؤهلة تستمر في التعلم مدى الحياة لتطوير مهاراتها كي تواكب مستجدات سوق العمل المتجهة نحو المنافسة والعولمة , لذا يلزم الطالب أن تتوفر فيها دراسات متخصصة والمهارات في المستقبل وهي [9]: مهارات وظيفية تتمثل بالعلاقات العامة والدقة في الاداء والتقدير الصحيح , مهارات فنية : بالتحليل والتركيب واستخدام الحاسوب , مهارات إنتاجية : تتمثل الجودة وخفض الهدر وتحقيق الاهداف وأتخاد القرارات , مهارات أشرافية : توجيه الاخرين والتفويض والتقويم والقيادة , مهارات التواصل : الكتابي والشفهي وإدارة الخلاف , مهارات شخصية تتمثل بالمرونة والاقناع والاحترافية . وهذه المهارات معظمها مفقودة عند خريج الجامعات العراقية فالاهتمام جله منصب على حشو دماغ الطالب بمعلومات اختصاصه الدقيق وهي معلومات يجترها الطالب بداخل الجامعة وتصبح عديمة الفائدة حال تخرجه لعدم ملاءمتها سوق العمل , لذا هناك ضرورة لتأسيس (مجلس للمهارات مهمته تطوير مهارات الطلبة الجامعيين وتهيئة عناصر نافعة للجانبين التجاري والصناعي وذلك من خلال التعاون بين الشركات الصناعية والمراكز التجارية والاقسام والكليات الاكاديمية ذات العلاقة[10] .

مما تقدم نستطيع القول ، لابد ان تكون لكل جامعة طريقتها في جعل برامجها تتوافق ومتطلبات سوق العمل. فممكن ان تقوم بعض الجامعات الى توطيد العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية كالمصارف وشركات

التأمين , و أرباب الصناعة , والجمعيات المهنية كنقابات المهندسين , المحامين , عن طريق تأمين تمثيل دائم لهم في مختلف المجالس الجامعية (كمجالس الاقسام والكليات والجامعات) بما يتيح لهم النصح والمشورة العلمية حول حاجات مختلف هذه القطاعات الاقتصادية والانتاجية الامر الذي ينعكس بدوره على المحتوى العلمي للبرامج التعليمية وعلى خطط البحث العلمي في هذه الجامعات ، او يقوم البعض الاخر ، الى متابعة التواصل مع الخريجين عبر رابطات الخريجين والاستفهام منهم عن الصعوبات التي واجهوها في سوق العمل ومدى نجاح الجامعة وبرامجها التعليمية في أعدادهم أعداداً مناسباً لمواجهة هذه , كذلك تقوم مراكز البحوث المتخصصة في بحوث التعليم العالي بأجراء دراسات ميدانية عن التعليم العالي وسوق العمل.

ثالثا :خطط التعليم العالي في أعداد الموارد البشرية :

وفي ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحالية التي سوف تمتد آثارها لتشكل المستقبل القريب ،يجب أن تكون هناك خطط للتعليم العالي في أعداد التنمية البشرية، ولابد ان يتضمن ذلك ما يأتي[11] :

1. متابعة الاختراعات التي تتم في مجال العلم والتقنية لتدفع بالموهوبين والمتفوقين من الاسهام الفعال التنمية البشرية. ومراجعة دورية للتخصصات الحديثة التي تقدمها الجامعات في ضوء رؤية مستقبلية للحاجات التنموية وسوق العمل.

2. الاخذ بمفهوم الاختصاص المتعدد الوجوه , والدراسات المشتركة بين أكثر من اختصاص , تحقيقاً لمبدأ المرونة في مواجهة تقلب فرص العمل (ولعل من الحكمة أن يوزع أعداد الطالب الجامعي بين اختصاصيين , لاحدهما ثلثا الخطة , وللآخر الثلث) .

3. ترشيد التخصصات الطلاب وقصرها على التخصصات المطلوبة في سوق العمل وإقامة مشروعات تدريب مشتركة مكثفة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية.

4. أيجاد أنماط جديدة للتعليم العالي لتخفيف الضغط على الجامعات كتلك التي أوجدتها نظم تعليم في بلدان خارجية مثل : كوريا الجنوبية , اليابان للتحسين المستمر و التطوير الدائم لطرائق التعليم والاتجاه بها الى كسب المهارات وإتقان المنجزات ، والاستخدام الافضل لتقنيات التعليم .

5. إعطاء أولوية للبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات الانتاج مع استمرار العناية بالمجالات الاساسية للبحث العلمي , وأني لأتعجب كثيراً من أنه مع قلة ما يجري من بحوث فأن كثيراً منها ليس له علاقة بحاجاتنا المحلية .

6. الافادة من مقترحات رجالات الاعمال في البلد صغاراً و كباراً , أذ قد يشيرون بافتتاح كليات وتخصصات جديدة ، أو بإدخال تعديلات على الكليات والتخصصات القائمة بتطبيق أساليب تعليمية جديدة , ويكون لهم دور مناسب في تقرير بعض توجهاتها , وهذا يتفق مع هدف المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي على اختلاف أنواعها ، وبين سوق العمل .

7. جعل اللامركزية طرية عمل لكل جامعة بل كل مؤسسة تعليم عالٍ الفرصة في أن تكون لها لوائحها الخاصة بها فالتنوع في المضمون والبرامج وطريقة العمل وأساليبه مطلب ضروري ، وبهذا تتنافس المؤسسات تنافساً شريفاً يؤدي الى تنوع المخرجات وإغناء الخبرات. جعل الابداع هدفاً من اهدافاً التعليم العالي والجامعي بوجه خاص ، وتطويع طرائق التعليم لتخدم هذا الهدف ، ومراعاة الانجاز الابداعي في طرائق التقويم الى جانب كسب المعرفة وتحصيل المهارة.

وهناك امور اخرى معنوية ونفسية منها جعل الابداع هدفاً من اهدافاً التعليم العالي والجامعي بوجه خاص ، وتطويع طرائق التعليم لتخدم هذا الهدف ، ومراعاة الانجاز الابداعي في طرائق التقويم الى جانب كسب المعرفة وتحصيل المهارة [(12)]. ولغرض تحديد الاوليات لربما أصبح من الضروري تذكير الجامعات العراقية بما يتعلق بالوظائف الاكثر طلباً في المستقبل وهي[(13)]:

1. مقدمو الخدمات الطبية ومساعدو الخدمات والعناية الطبية ، ومهندسو الحاسوب وأمن المعلومات والشبكات والتطبيقات .

2. موظفو البورصات والاستشارات المالية والتأمين ، وموظفو وعمال المرافق العامة والخدمات الادارية .

3. قطاع الفندقة والسياحة والاستجمام والوجبات السريعة ، وأخصائيو خدمات التعليم .

فعلى قيادات الجامعات الشروع بالتفكير في مسألة العلاقة بين التدريب وسوق العمل وأن تكون هذه المسألة الاساس في أي مشروع للإصلاح الجامعي واستقلالية الجامعة التي تخدم حاجات المجتمع لتدريب ما يحتاجه المجتمع ، ففي الوقت الذي تؤكد فيه أمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين ، ولكن لا يجب استنساخ التجارب وتفصيل أقسام علمية على مقاسات جامعات أخرى أو حاجات مجتمعات أخرى , فلكل جامعة ومجتمع ظروفها الخاصة بهما.[14]

رابعا: استنتاجات البحث (رؤيا في علم النفس التعليمي والاجتماعي).

أن النظر الى التعليم الجامعي على أنه وسيلة لتلبية متطلبات التنمية من القوى البشرية ، فضلا الى الادوار الاخرى التي يقوم بها في خدمة المجتمع , وهذا هو الاتجاه الاكثر واقعية وقبولاً حيث أنه من الصعب جداً فصل قطاع التعليم عن العمل , فمن وظائف الجامعة الرئيسة أعداد الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل , وفي هذه الحالة يجب أن توجه الى ما يأتي :

- سياسة القبول في الجامعات بما تتفق ومتطلبات السوق , كما أننا نناقش مخرجات التعليم في أطارها الكمي والكيفي ومدى ملاءمتها للحاجة الفعلية لسوق العمل , فقد تخرج الجامعات العدد الكافي من المتخصصين في مجال معين ولكنهم ليسوا بالنوعية التي تلائم ومتطلبات المهن .
- وعدم مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوطنية من العمالة الماهرة المدربة وذلك ناتج عن نقص الاعداد التطبيقي للطالب , واعتماد التكوين النظري أساساً للمناهج , واعتماد أساليب التلقين والتدريب التقليدي , والبعد عن عملية التعلم الذاتي ويكون ذلك حصيلة عدم توفر الاساتذة المؤهلين في كثير من الاختصاصات , والتنافس بين قطاع العمل الخاص وقطاع الجامعات على استقطابهم , وغياب قدرات عضو هيئة التدريس عن أيصال معلوماته بالطريقة المناسبة و اللغة المناسبة , كما أن عدم ملاءمة مدخلات التعليم الجامعي ناتج عن عدم ملاءمة التعليم العام (الثانوية العامة) من ناحية طرائق التعليم والتفكير التحليلي النقدي , كما كان الاثر الواضح الملموس للتكرار الملحوظ للبرامج الدراسية وانعدام التنسيق بين الجامعات في طرح التخصصات , وانعدام المواءمة بين الخطط والبرامج الدراسية من جهة وبين متطلبات سوق العمل وخطط التنمية

الاجتماعية والاقتصادية والوطنية من جهة أخرى , أن محتوى هذه البرامج المطروحة تكاد تكون متطابقة ويندر أن تتمايز الجامعات فيما بينها في هذا الامر, ويترتب على ذلك مشكلات تتعلق بالبعد النوعي فيها , التكرار الملحوظ للبرامج الدراسية التي تقدم مستوى البكالوريوس , ويعد هذا أحد أهم الاسباب وراء إغراق سوق العمل بأعداد كبيرة من الخريجين غير القابلين للتسويق .

- كما ان الأعداد الجيد لسوق العمل يتطلب فضلاً عن المحتوى العلمي , تطوير مهارات خاصة لديهم كمهارة التواصل والعمل ضمن فريق , والمهارات القيادية واتخاذ القرار الحاسم في الوقت المناسب , كما يقتضي تطوير المهارات اللغوية والحاسوبية ولابد أيضاً من توجيههم نحو كيفية أيجاد فرص عمل وكيفية كتابة السيرة الذاتية والاستعداد لمقابلات العمل وذلك من خلال نصائح فردية أو ورشات عمل أو حتى استخدام برامج حاسوبية متخصصة , فالطالب الجامعي لم يعد طالب محلي بل تحول الى طالب عالمي بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانترنت , التي جعلت معظم الجامعات والمعاهد العليا في العالم في متناول يد الطالب الذي يستطيع بلمسة زر على حاسبه الشخصي المتصل بشبكة الانترنت أن يبحر في محيط ضخم من المعلومات والبدائل المتعلقة بالتعليم العالي ويقارن بينها بسهولة ويمكنه أن يلتحق ويدرس عن بعد في أي منها بسهولة , فعلينا اعتماد معايير جودة لتعليمنا العالي وسيماً وأن معايير الجودة في العالم فيما يتعلق بالتعليم من معايير محلية تضعها الجهات المسؤولة عن التعليم في كل دولة الى معايير عالمية (ISO) الايزو , تضعها منظمات دولية متخصصة وتشكل منطلقاً وهدفاً تسعى اليه مختلف المعاهد والكليات والجامعات , ولكن من المؤسف أن التعليم في العراق يفتقر الى التركيز على الجوانب المهنية والتقنية .
- عدم وجود سياسات فعالة والى تقاليد التعليم العالي التي تؤكد على الجانب الاكاديمي للتعليم الجامعي , وبأن الجامعة مؤسسة علمية لا علاقة لها بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية غرضها نقل الثقافة ونشرها , فضلا الى النظرة الدونية للحرف والمهارات التقنية باعتبارها تكتسب بالخبرة وليس بالدراسة الجامعية الرصينة . هذا الى جانب انخفاض مستويات التعليم وتجزئة المعرفة وبقاء حدود التخصصات التقليدية والخوف من أي تغيير أو أصلاح أو ابتكار وبناءاً على تقدم نجد ثمة حاجة الى أصلاح نظام التعليم الجامعي , وتوجيه الطلبة نحو الدراسات التي توفر لهم فرص العمل , وأن تصبح الجامعة بالإضافة الى كونها مؤسسة أكاديمية جهاز تدريب لإشباع مطالب سوق العمل الوطني وأولويات الاسواق العالمية .

كما وهناك حاجة الى تحسين التعليم المهني والتقني لتعزيز قدرات ومهارات القوى العاملة بالتركيز الشامل على تطبيق معايير الجودة والتميز وإعادة الاعتبار لهذا النوع من التعليم , وتحسين صورته وتثمين الثقافة التكنولوجية .

من كل ما تقدم عرضه ، اصبح لزاما لابل واجب وطني على كل المهتمين في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية ، فضلا عن السياسة كأصحاب قرار والاقتصاد لارتباطها بموضوع التنمية البشرية والانسانية ، و لما تمر به السياسة التعليمية في العراق من ضعف في مخرجاتها على مدى سنوات لاسيما بعد عام 2003 ولحد اليوم ، وعشوائية زيادة اعداد الجامعات والكليات والمعاهد التقنية والاقسام العلمية ، ان يعاد النظر في ذلك من خلال التأكيد على المؤتمرات التقويمية بخبراتها العراقية ، ولا بأس من الاستئناس بخبراء من دول متقدمة حول الخلاص من مخرجات التعليم العاطلة عن العمل ، مما تسبب ببطالة مقنعة قد تقوم لعوزها في ظل الظروف الحالية بالانحراف ، لان الشعور بالاغتراب النفسي له تأثير على الشخص نفسة والمجتمع وخطط التنمية . اذا نحتاج الى دراسات ميدانية تشخص وتبحث بسبل الوقاية والعلاج لاستثمار الطاقات الشبابية بمكانها الصحيح والمشاركة ببناء العراق من جديد .

الهوامش والمصادر

1- د. وائل معلا ، خريجونا وسوق العمل ، دمشق ، سوريا ، 2007 ، ص ص11- 16.

2- د. حبيب الله محمد ، المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ، دار السعودية للنشر، الرياض ،2005 ، ص ص31-35.

3- المصدر نفسه ص 39 .

4. د. محمد الربيعي ، الجامعات العراقية واحتياجات سوق العمل ، طريق الشعب ، العدد (161) ، العراق ، بغداد ، 2008 ، ص ص 33 -35.

5. د. وائل معلا ، مصدر سابق، ص ص 22 -24 .

6. د. حبيب الله محمد ، المواءمة بين مخرجات التعليم ، مصدر سابق ، ص 65,

7. د. خالد حسن الحريري ، التنافسية في التعليم الجامعي وقيم التقدم ، المؤتمر ، اليمن ، صنعاء ، 2008 ، ص ص 90 -92.
8. د. محمد الربيعي ، الجامعات العراقية واحتياجات وسوق العمل ، مصدر سابق ، ص 50.
9. د. صالح بن علي الغامدي , مستقبل الطلاب بين الجامعات والتوظيف, مؤسسة الدعوة الصحفية , الرياض , المملكة العربية السعودية ,2008, ص ص41-42 .
10. د. عبد الله أبو بطانة ، أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام2000 ، مجلة أتحاد الجامعات العربية ، 1988 ، ص293-294.
11. نبيل عادل فخري ، تحديث وتطوير التعليم في العراق ، أربيل ، 2007 ,ص ص 35- 36 .
12. المصدر نفسة 37.
13. د. جلال محمد النعيمي ، نحو استراتيجية لإصلاح التعليم في العراق، السويد ، 2006، ص6.
14. المصدر نفسة ص 66.